

الإدارة الأميركية الحائرة!



يدري أو لا يدري. هل كان حسن النية أم لا؛ مثل هذا الأمر ليس معروفا، لكن كل ما فعله وقتذاك أنه لعب دوره في أخذ الزعيم الفلسطيني إلى الهاوية وإلى القطيعة مع واشنطن. عمليا، خدم اليمين الإسرائيلي، من منطلق أنه أميركي يهودي من أصل مصري متعاطف مع قضايا الشعوب!

ستظهر الأيام والأسابيع المقبلة هل لدى إدارة بايدن سياسة شرق أوسطية وخليجية واضحة أم أنها إدارة حائرة. هل تعرف ما هي إيران بنظامها الحالي أو لا؟ هل تعرف أن أشخاصا مثل مالي أو غيره لا يمكن أن يغيروا شيئا في السلوك الإيراني؟

سيبقى مطروحا ما العمل بالاصحاح الإيراني وكيف يمكن وضع حد لحالات إيران ضرب الاستقرار الإقليمي عبر هذه الصواريخ وعبر ميليشياتها المذهبية، أكان ذلك في العراق أو في سوريا أو في لبنان أو اليمن...

عمل إدارة بايدن وقدرتها على أن تبني على ما حققته إدارة ترامب بدل التكرار لها. ففي السنة 2000، كان مالي بين الذين وقعوا مقالا صدر في نشرة "نيويورك ريفيو أوف بوكس" (New York Review Of Books) يبرر موقف ياسر عرفات في القمة التي جمعت بينه وبين الرئيس بيل كلينتون وإيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي في كامب ديفيد. كانت الحجة التي اعتمدها مالي أن باراك لم يقدم شيئا لأبو عمار وأن الرئيس الفلسطيني لا يتحمل أي مسؤولية عن فشل القمة الثلاثية. هذا ليس صحيحا، بل كان يمكن القول إن رئيس الوزراء الإسرائيلي لم يقدم عرفات وقتذاك شيئا كافيا وكان مفترضا بالزعيم الفلسطيني الأخذ بالرد بدل جعل بيل كلينتون يشعر بالياس منه ويوصي خليفته جورج بوش الابن بوقف أي تعامل معه. أساء أشخاص مثل مالي إلى القضية الفلسطينية. أساء من حيث

مئة كيلومتر جوا، وذلك في وقت كانت تحط في المطار طائرة مدنية تنقل أعضاء الحكومة اليمنية الجديدة. أكثر من ذلك، يطلق الحوثيون صواريخ إيرانية بين وقت وآخر في اتجاه الأراضي السعودية. قبل ذلك، في أيلول - سبتمبر 2019، أصابت صواريخ إيرانية منشآت لشركة "أرامكو" السعودية في منطقة ابقيق داخل المملكة. وقد أقر ذلك مؤقتا على صادرات النفط السعودي.

عاجلا أم آجلا، سيتبين أن لا مفر من التعاطي مع مسألة اسمها الصواريخ الإيرانية. ليس معروفا كيف سيتصرف المسؤولون في الإدارة الأميركية الجديدة. لكن الأكد أن كل النظريات التي ينادي بها مالي لا تساعد في إحراز أي تقدم في مجال تحويل إيران إلى دولة طبيعية تهتم بشؤون شعبها ورفاهته بدل تصدير أزماتها إلى خارج حدودها. الأكد أن تسليم ملف إيران إلى شخص مثل مالي لا يوحي بالثقة، بل يطرَح أسئلة في ما يخص طريقة

فرض أقصى العقوبات على "الجمهورية الإسلامية".

بغض النظر عن الخط الذي سيسير فيه مالي، سيبقى السؤال مرتبطا بمدى تأثيره على الإدارة الجديدة التي ستجد نفسها عاجلا أمام وقائع جديدة. في مقدم هذه الوقائع أن العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب على إيران أدت لمفعولها. هل ستجاهل الإدارة هذه الوقائع وأن المنطقة في 2021 ليست المنطقة في 2015 وأن العقوبات الأميركية كشفت أن إيران نمر من ورق؟ الأهم من ذلك كله، هناك الصواريخ الإيرانية. الصواريخ في خطورة البرنامج النووي الإيراني. في النهاية لو امتلكت إيران كل ما تريده من قنابل نووية، يبقى السؤال ما الذي ستفعله بهذه القنابل؟

أما الصواريخ الإيرانية، فقد استخدمت في مناسبات عدة كانت آخرها قصف مطار عدن قبل أسابيع قليلة. أصيب مطار عدن إصابة دقيقة بصواريخ أطلقت من منطقة تعز، أي من مسافة تزيد على

الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي. بين هذه العوامل جعل الاتفاق مع إيران أكثر شمولا واتساعا على أن تشارك فيه دول أخرى في المنطقة مثل المملكة العربية السعودية وإسرائيل.

تعني عبارة أكثر شمولا أنه يفترض أن يتناول أي اتفاق مع إيران سلوكها في المنطقة، أي مشروعها التوسعي، والصواريخ الباليستية التي تمتلكها فضلا عن طائرات من دون طيار استخدمتها في مناسبات عدة بطريقة مباشرة أو عبر أدواتها المختلفة من ميليشيات تاتمر بأوامرها. هل سيعمل مالي على تنفيذ هذه السياسة الأميركية التي تأخذ في الاعتبار أن الوضع في المنطقة كلها تغير منذ العام 2015، بما في ذلك استغلال إيران للأموال التي حصلت عليها من إدارة أوباما بمجرد توقيع الاتفاق في شأن ملفها النووي لدعم ميليشياتها المذهبية في المنطقة؟ هذا هو السؤال الكبير الذي سي طرح نفسه، خصوصا أن كل ما صدر عن "مجموعة الأزمات الدولية"، وهي منظمة غير حكومية يشرف عليها مالي، يشير إلى أن الرجل ينتهج خطأ مؤيدا لإيران لا أكثر، خصوصا أن هدفه الأول كان الدفاع عن الاتفاق في شأن ملفها النووي من جهة وانتقاد كل ما قامت به إدارة ترامب من جهة أخرى. تتلخص مواقفه بأن

الاتفاق كان مفيدا وأن كل ما قامت به إدارة ترامب كان سيئا، بما في ذلك

خير الله خير الله
إعلامي لبناني

يتولد لدى من يستمع إلى شهادات كبار المسؤولين في إدارة الرئيس جو بايدن في مجلس الشيوخ، بمن في ذلك وزير الخارجية أنتوني بلينكن، انطباع بأن الإدارة راغبة في العودة إلى الاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني. من أجل تأكيد الرغبة في العودة إلى الاتفاق، عين بايدن روبرت مالي، أو روب مالي، كما يناديه القريبون منه، مسؤولا عن ملف إيران. سيعمل مالي، الذي يتظاهر بأنه يساري، والذي لا يخفي تعاطفه مع النظامين الإيراني والسوري فضلا عن "حزب الله" و"حماس"، مع وزير الخارجية ويقدم تقاريره مباشرة إليه.

ليس معروفا كيف سيتصرف المسؤولون في الإدارة الأميركية الجديدة لكن الأكد أن كل النظريات التي ينادي بها روبرت مالي لا تساعد في إحراز أي تقدم في مجال تحويل إيران إلى دولة طبيعية

وقّع الاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني صيف العام 2015 في عهد الرئيس باراك أوباما. لعب بلينكن ومالي دورا في المفاوضات السرية التي أدت إلى الاتفاق الذي وقعته مجموعة الخمسة زاندا واحدا مع إيران، أي البلدان الخمسة ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن والماني. لكن هذه الرغبة الأميركية في العودة إلى الاتفاق الذي مزقه الرئيس دونالد ترامب في العام 2018 مرتبطة بعوامل أخرى تحدث عنها وزير الخارجية الأميركي الجديد نفسه أمام لجنة

النخبة السياسية الفاسدة في ليبيا لا تريد الانتخابات

يفرض إعادة صياغتها وما سيفرضه ذلك من جدل وحوارات ومشاورات مع الفعاليات السياسية والاجتماعية والقبلية والعرقية والثقافية.

عندما تحدثت وليامز عن الديناميكيات التي لا تريد ترك المجال لغيرها وعندما ذكر سلامة قبل أيام أن الطبقة السياسية الليبية فاسدة ولا تريد انتخابات تفقد أمتيازاتها، كانا يدركان ما يقولان، ويعلمان أن ما يجري التوافق عليه من الأطراف المتناقضة، هو البقاء أطول مدة ممكنة في الحكم، والاستفادة أكثر ما يمكن من السلطة والنفوذ والوجاهة والثروة بعقلية مستبدة، ومغرفة في الأناثية الفردية وفي الحسابات العقائدية أو الجهوية، حيث يحاول كل طرف التحصن سواء بقبيلته أو مدينته أو ميليشياته.

قبل أسبوع، وجه رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الدورة الحالية لمجلس الأمن، كان محورها الأبرز هو الدعوة إلى توفير ضمانات دولية عبر قرار ملزم بتنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية في موعدا المقرر ليوم الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

يدرك السراج جيدا أن ما حصل في الغردقة المصرية من اتفاق وفدي مجلس النواب ومجلس الدولة إلى اللجنة الدستورية، على استباق الانتخابات بتنظيم استفتاء على مسودة الدستور المفروضة تقريبا من الجميع، ما عدا جماعة الإخوان وفريق صالح الذي سبق وأن رفضها في أكثر من مناسبة، يدخل ضمن خطة لتأجيل موعد الانتخابات، لأن الاستفتاء على المسودة الحالية غير ممكن، بما

والتقاليد والتاريخ والأنساب، في مواجهة الصلاحيات الواسعة للحكومة التي ستؤول رئاستها إلى فتحي باشاغا المدعوم من الإخوان وميليشيات مصراة ومن عدة دول ترى فيه الأقدار على خدمة مصالحها، وليس الأجدر بقيادة ليبيا.

لا استغرب أن يجد صالح أمامه خالد المشري وقد تولّى منصب نائب له عن إقليم طرابلس، ربما ليتم الحديث عن قبيلتهما، العبيديات في الشرق والحرارات في الغرب، وهو الحديث الذي ذكره المشري في مقابلة تلفزيونية مؤخرا، عندما أشار إلى مآبدة عشاء جمعت بينهما في المغرب، وقد وصل إليها صالح مقطب الجبين، معكر المزاج، فما كان منه إلا أن بادره بالسؤال عن قبيلته وأحواله لتنفرج أساريره ويفك عقدة اللقاة. عندما تحدثت وليامز مؤخرا عن

غرب البلاد، المشكل من أعضاء المؤتمر الوطني العام المنتهية صلاحيته، نداء البرلمان المنتخب، وشريكا له في القرار، تنفيذًا لمخطط إعادة رسكلة الإخوان بعد فشلهم في انتخابات 2014 وانتقالهم على نتائجها.

فتح صالح أبواب الحوار مع مجلس الدولة، وبالتالي مع جماعة الإخوان التي تعترف بأنها كانت وراء مخرجات الصخيرات، وأنها تبحث عن اتفاق جديد مماثل له، يرفع عنها حرج المشاركة في انتخابات جديدة ترجح أنها ستكون الخاسر الأكبر منها، واختار للمفاوضات معه نوابا مقربين منه، ليتنازلا قدر الإمكان للطرف المقابل.

كل ذلك من أجل هدف واحد وهو تقاسم السلطة خلال المرحلة القادمة، رغم معرفته بأن الإخوان رتبوا المسائل بشكل يجعلهم يتحكمون من وراء الستار في كل مفاصل الدولة، حتى أنه لا يمكن أن يمر قرار أو موقف أو مشروع دون موافقتهم، ومنحتهم المبعوثة الأممية بالوكالة ستيفاني وليامز أدوات الضغط والتأثير، عندما أعطتهم الأغلبية في لجنة الحوار رغم فقدانهم للسند الشعبي والاجتماعي ودورهم التخريبي على امتداد السنوات العشر الماضية.

خلال ملتقى تونس في نوفمبر الماضي، استطاع الإخوان وحلفاؤهم مستعنيين بالمبال السياسي المبذول بسخاء، إسناد أهم الصلاحيات التنفيذية والسياسية

لرئيس الحكومة القادمة، الذي سيكون من إقليم طرابلس، وتم إفراغ المجلس الرئاسي من صلاحياته، وتقييده بضرورة الإجماع على أي قرار بين رئيسه الذي سيكون من شرق البلاد ونائبه الممثلين للغرب والجنوب.

سبتم الدفع بصالح لرئاسة الرئاسي، ليكون مجرد واجهة لإقليم برقة في هيكل سياسي عاجز، حيث ستكون له فرصة الاجتماع بأعيان القبائل والحوار معهم حول العادات

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

ينتظر الليبيون بفارغ الصبر ما ستفرزه اجتماعات لجنة الحوار السياسي جينيف بداية من الإثنين، وما سيبتج عن عملية التصويت لانتخاب قادة المرحلة القادمة وهم رئيس المجلس الرئاسي ونائباه ورئيس الحكومة ونائباه. رغم أن أغلب المؤشرات تؤكد أنه قد حصل ما في الصدور، وأن التوافقات حصلت فعلا إقليميا ودوليا، والمفاوضات في الداخل توصلت إلى الدفع برئيس مجلس النواب عقيلة صالح إلى رئاسة الرئاسي، ووزير داخلية الوفاق فتحى باشاغا إلى رئاسة الحكومة، وأن المناصب السيادية المتفق حولها في منتجج بورنيقة المغربي، ستوزع بعد الإعلان عن السلطات التنفيذية الجديدة، ضمن محاصصة جهوية الهدف منها تقاسم الغنائم وتوفير الترضيات الضرورية لضمان تآبيد الأزمنة.

يلطم صالح إلى كرسي الرئاسة الذي لم يكن يحلم به في حياته، قبل أن يتم انتخابه عضوا للبرلمان عن الدائرة الفرعية "القبة" في يونيو 2014، ثم رئيسا له في مقر انعقاده بطبرق. ورغم دعمه للجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر، إلا أن اعتراف اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015 بمجلس النواب باعتباره المؤسسة التشريعية المنتخبة، اعطاه دورا مهما، مقابل تلاحق دولي بالتفاصيل، جعل من مجلس الدولة الاستشاري في

